

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٨٤ لسنة ٢٠٠٣

بتشكيل لجنة عليا لتخطيط واستخدام القوى العاملة
في الداخل والخارج

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ :

وببناء على ما عرضه وزير القوى العاملة والهجرة :

قرر :

(المادة الاولى)

تشكل لجنة عليا لتخطيط واستخدام القوى العاملة في الداخل والخارج برئاسة وزير القوى العاملة والهجرة ، وعضوية كل من : رئيس قطاع ديوان عام وزارة القوى العاملة والهجرة .

ممثل للجهات الآتية :

وزارة التربية والتعليم .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

وزارة الخارجية .

وزارة الداخلية .

وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .

وزارة قطاع الأعمال العام .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

الصندوق الاجتماعي للتنمية .

أربعة عن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر يمثلون القطاع الخاص المنظم وغير المنظم .
أربعة عن اتحاد الصناعات المصرية واتحاد الغرف التجارية يمثلون القطاع الخاص المنظم وغير المنظم .

ولرئيس اللجنة أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بهم من المتخصصين دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

(المادة الثانية)

يكون للجنة أمانة فنية يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس اللجنة .

(المادة الثالثة)

تختص اللجنة برسم السياسة العامة لاستخدام العمالة المصرية في داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها ووضع النظم والقواعد والإجراءات الازمة لهذا الاستخدام ، وعلى الأخص ما يأتي :

- اقتراح النظم الكفيلة بتوفير فرص للعمالة المصرية في أسواق العمل الخارجية .
- رصد التغيرات الدونية الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على استخدامقوى العاملة على المستوى القومي .
- التنسيق بين الجهات المعنية بشئون العمالة في الداخل والخارج .
- إبداء المقترنات لاستخدام الأمثل وتحطيم القوى العاملة في الداخل ، وتنظيم وتشجيع انتقال العمالة الوطنية للعمل في الخارج .
- رسم سياسات رعائية العمالة المصرية في الخارج ، والحفاظ على حقوقها الناجمة عن الأزمات الإقليمية أو الدولية الطارئة ، واقتراح الحلول المناسبة في حالة عودة العمال من الخارج بسبب تلك الأزمات .
- مراجعة خطة التشغيل السنوية .
- متابعة تنفيذ الخطة ورصد التغيرات في سوق العمل .
- دراسة مطالبات جهات العمل للصهارات المطلوبة في العمالة الجديدة .

- إبداء الرأى فى مشروعات الاتفاقيات الثنائية بشأن الهجرة للعمل قبل إقرارها .
- إبداء الرأى فى التشريعات للاستفادة من العائد من الهجرة المؤقتة للعمال .
- اقتراح التدابير المختلفة للاستفادة من العائد من الهجرة المؤقتة للعمال .
- اقتراح إنشاء مؤسسات تقييم المهارة .
- رسم السياسات الخاصة بتشغيل المعوقين .

(المادة الرابعة)

يحدد رئيس اللجنة بدل حضور لأعضاء اللجنة وقواعد صرفها عن كل جلسة ،
كما يحدد مكافأة لأعضاء الأمانة وقواعد صرفها .

(المادة الخامسة)

يعرض وزير القوى العاملة والهجرة تقريراً عن توصيات اللجنة
على رئيس مجلس الوزراء .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه اعتباراً من اليوم التالي
لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٢ جمادى الأولى سنة ١٤٢٤ هـ
(الموافق ١٢ يوليه سنة ٢٠٠٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبد